IRIS
American University of Iraq, Sulaimani
Institute of Regional & International Studies

تقرير لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس)

توسيع الوصول إلى المصارف في العراق:

التحديات وطرق الإصلاح

أحمد الطبقچلي
حمزة الشديدي
محمد الوائلي
مارسين الشمري

أيلول 2021

نبذة عن آيرس

معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) هو مركز بحثي مقره العراق يلتزم بإنتاج تحليلات سياسية مستقلة وعملية ودقيقة حول العراق ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. من مقره في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية، يعمل المعهد بالشراكة مع مؤسسات أكاديمية ووكالات تمويل من مختلف أنحاء العالم ممن يتشاركون مهمته في تأسيس محادثات السياسات في العراق على البحث العملي والخبرات المحلية. يقيم المعهد فعاليات على مدار العام، من بينها ملتقى السليمانية السنوي، بغرض تعميم نتائج الأبحاث وتعزيز الحوار بين مختلف الجهات المعنية حول التحديات السياساتية الأكثر تعقيداً التي تواجه العراق والمنطقة. وأخيراً، يعمل آيرس على بناء قدرات ومهارات الباحثين وصانعي السياسات والقادة الشباب من أجل تسخير أبحاث السياسات في عملية التغيير السياسي والاجتماعي.

حول نشرة العراق الاقتصادية

لطالما كان خطاب السياسات العامة في العراق وبما يتعلق بالتنمية الاقتصادية قائماً على افتراض وجوب توسيع القطاع الخاص غير النفطي الذي من شأنه أن يمنح الشعب بأكمله قوة واستقلالاً اقتصادياً. إلا أن ما سيترتب على هذا التوسع في العراق وهو البلد الذي يرزح تحت موجات دورية من الصراع وعدم الاستقرار، ما يزال غير محدد المعالم. واليوم، إذ يواجه العراق والشرق الأوسط بأكمله احتمالية انخفاض طويل الأمد في الطلب على النفط، فإن الحاجة إلى فهم الديناميات والتحديات الاقتصادية في العراق باتت ملحة للغاية. تهدف نشرة العراق الاقتصادية التي يمولها الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) إلى توجيه المحادثة الوطنية حول السياسات نحو رؤية اقتصادية مستدامة، وإلى تزويد جهات المجتمع المدني المحلي بالوسائل والمعلومات اللازمة للضغط على النهج الحكومي فيما يخص الاقتصاد. هذه النشرة الصادرة عن معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية، هي بمثابة مصدر معلومات شامل لفهم التوجهات الاقتصادية الرئيسية. يجمع الاستعراض بين تحليل المجالات الرئيسية المحتملة للنمو الاقتصادي، ودراسة دقيقة للأطر الاقتصادية والبنى التحتية العمومية والأنظمة الاقتصادية المطلوبة لضمان حدوث النمو على نحو شامل.

نبذة عن المؤلفين

أحمد الطبقچلي خبير في أسواق رأس المال وأسواق الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو رئيس المخططين الاستراتيجيين في صندوق AFC العراق. ويشغل أيضاً منصب أستاذ مساعد في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية، حيث يشغل أيضاً منصب زميل أقدم في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس). وهو أيضاً زميل غير مقيم في المجلس الأطلسي - مبادرة العراق في مركز رفيق الحريري وبرامج الشرق الأوسط. إضافة إلى ما سبق، يعمل أحمد الطبقچلي عضواً في مجلس إدارة شركة كابيتال للاستثمارات، وهي الذراع الاستثمارية المصرفية لبنك كابيتال في الأردن. عمل سابقاً مديراً تنفيذياً لشركة الوطني للاستثمار، وهي الذراع الاستثمارية المصرفية لبنك الكويت الوطني، ومديراً إدارياً ورئيساً للمبيعات المؤسسية الدولية في شركة دبليو آر هامبرخت وشركاه، ومديراً في كي بانك لندن، ومديراً ورئيساً لأسواق رأس المال والمبيعات المؤسسية في شركة جيفريز إنترناشنال في لندن. وقد بدأ مسيرته المهنية في شركة دين ويتر الدولية في لندن. حاز أحمد الطبقچلي على درجة الماجستير في الرياضيات من جامعة أوكسفورد في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس (مرتبة الشرف، الدرجة الأولى) في الرياضيات من جامعة فيكتوريا في ويلينغتون، نيوزيلندا، ودرجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة كانتربري في نيوزيلندا. يمكنكم متابعة تغريداته على @AMTabaqchali.

حمزة الشديدي باحث سياسات في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس). يركز في أبحاثه على قضايا الاقتصاد والأمن وسيادة القانون في العراق. حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية، وعلى درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من جامعة لايدن. يمكنكم متابعة تغريداته على @HAlshadeedi.

محمد الوائلي حائز على بكالوريوس علوم في تكنولوجيا المعلومات، وماجستير إدارة أعمال في الإدارة الدولية والقيادة، وماجستير في التواصل من أجل التنمية. يعمل حالياً على إنهاء شهادة الدكتوراه في إدارة الموارد البشرية. ويركز في أبحاثه على الإصلاح والمؤسسات في العراق. يمكنكم متابعة تغريداته على: @muhammadwaeli.

د. مارسين الشمري زميلة غير مقيمة في معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) في الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية، وفي مبادرة الشرق الأوسط في كلية كندي بجامعة هارفرد. حازت على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وبكالوريوس في العلاقات الدولية من كلية ويليسلي. تركز في أبحاثها على دور رجال الدين الشيعة في الاحتجاجات والسياسة. يمكنكم متابعة تغريداتها على @MarsinRA.

إن الآراء الواردة في هذا المقال تخص المؤلفين فقط، ولا تعكس آراء معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس).

البنك المركزي العراقي، بغداد.

موجز

يتضمن هذا العدد من نشرة العراق الاقتصادية أربعة أقسام، وهي:

جزء 1
صفحة 6

النقد هو الملك: المال والقطاع المصرفي في العراق
بقلم: أحمد الطبقچلي

جزء 2
صفحة 14

النجاة "خارج الشبكة": الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في العراق
بقلم: حمزة الشديدي

جزء 3
صفحة 18

بناء الثقة في القطاع المصرفي
بقلم: محمد الوائلي

جزء 4
صفحة 20

كيف من الممكن أن تؤثر الإصلاحات الاقتصادية المقترحة في العراق على المرأة العراقية
بقلم: مارسين الشمري

جزء 1

النقد هو الملك: المال والقطاع المصرفي في العراق

أحمد الطبقچلي

مقدمة

إن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تنمية القطاع الخاص في العراق هي مسألة صعوبة الوصول إلى التمويل الذي يدعم نموه. وهناك إجماع على أن هذه نتيجة لعدم تطور القطاع المصرفي في العراق، والذي تهيمن عليه الدولة. ومع أن هذا التشخيص صحيح إلى حد ما، فإن بإمكاننا تأطير المشكلة على نحو أكثر دقة بقولنا إن العراق ليس لديه نظام مصرفي، على الأقل ليس على النحو الذي يتم فيه فهم الصيرفة وممارستها عالمياً. ففي العراق، توجد مؤسسات يشار إليها باسم "المصارف"، وهي دون شك تؤدي وظائف معينة تشابه وظائف المصارف؛ إلا أن المصارف العراقية لا تؤدي الوظائف الأساسية التي تميز النظام المصرفي الحديث، إلا باستثناءات قليلة محدودة. وفي حين تلعب المصارف دوراً رئيسياً على الصعيد العالمي في توفير الائتمان وأنظمة الدفع الفعالة، فإن المصارف في العراق تأتي في المرتبة الثانية بعد التعامل النقدي.

وللاقتصاد القائم على النقد عواقب كبيرة على رسم مسار لتطوير نظام مصرفي يعمل بكامل طاقته. فقد سعت الجهات الفاعلة الدولية في العراق إلى "إصلاح" النظام المصرفي العراقي منذ عام 2003 عبر الإصلاح التنظيمي وإعادة هيكلة مصارف الدولة الرئيسية المختلّة وظيفياً. وعلى الرغم من الجدوى الظاهرية لهذا الإصلاح، فإنه غير مجدٍ عندما لا يكون هناك قطاع مصرفي حقيقي منذ البداية. هناك إذن حاجة لنهج مختلف يعالج العقبات البنيوية الأكبر التي تحول دون نشوء قطاع مصرفي قابل للاستمرار. والعامل الأهم الذي يتم تجاهله في هذه المشكلة هو النقد. فطالما كان النقد مهيمناً، لن يكون هناك مجال لنشوء قطاع مصرفي متين. فبالإضافة إلى إصلاح القطاع المصرفي الذي ليس موجوداً إلاّ إسمياً في العموم، ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية التركيز على خلق حوافز للمواطنين والشركات للابتعاد عن التعامل النقدي والتوجه نحو تسوية التداولات الاقتصادية من خلال المصارف التي يمتلكها القطاع الخاص، واستخدام تلك المصارف لحماية مدخراتهم.

النقد هو الملك

إن النقد، في شكل العملة المتداولة، يهيمن على الاقتصاد العراقي كمخزن للقيمة – التي تخزنها العامة[1] بشكل مادي، أو في خزائن البنوك التجارية – وكوسيلة لتسوية التداولات الاقتصادية. وإن هيمنة النقد تغني عن الحاجة إلى نظام مصرفي يعمل بكافة طاقته، باستثناء توفير الخدمات البسيطة. وبالتالي، فإن إصدار الائتمان للعامة،[2] سواء كان من أجل الاستهلاك الجاري أو الإنفاق الاستثماري، محدود للغاية. وبناء على ذلك، فإن الاقتصاد يفتقد القوة الشرائية الإضافية التي تأتي من خلال توليد ما يعرف بـ "أموال البنوك التجارية" عن طريق إصدار الائتمان.

على الصعيد العالمي، يتخذ المال شكلين. يشار إلى الأول باسم "أموال البنك المركزي": وهو العملة أو النقد (الأوراق النقدية والعملات المعدنية) المتداولة، والتي تتعامل بها العامة، والمخزنة في خزائن المصارف وأجهزة الصراف الآلي. وتتضمن أموال البنك المركزي أيضاً ودائع البنوك التجارية التي يحتفظ بها البنك المركزي، ويشار إلى تلك باسم "احتياطيات البنك المركزي".[3] أما الشكل الثاني فهو "أموال البنوك التجارية" والتي تولّد عبر الجمع بين قبول الودائع وإصدار الائتمان للعامة.[4] إن الفرق الأساسي بين هذين الشكلين هو أن أموال البنك المركزي عبارة عن عملة قانونية، وهي متاحة للعامة وللبنوك التجارية نقداً في خزائن واحتياطيات البنك المركزي.[5] أما أموال البنوك التجارية، من ناحية أخرى، فهي تستمد قيمتها من ثقة العامة بإمكانية تحويلها إلى أموال البنك المركزي على شكل عمليات السحب النقدي – رغم أن هذا التحويل ليس مضموناً في الواقع.

ويشار إلى الجمع بين النقد الذي تحتفظ به العامة وأموال البنوك التجارية (أي الأموال التي تستطيع العامة الوصول إليها كالأموال النقدية والودائع المصرفية)، باسم "عرض النقد بالمعنى الواسع".[6] وإن نمو هذه الأموال وحجمها، بالعلاقة مع أموال البنك المركزي، يتأثران بشدة بتطور القطاع المصرفي نظراً للدور الذي تلعبه المصارف في إنشاء أموال البنوك التجارية عبر إصدار الائتمان. فبدون قطاع مصرفي قادر على البقاء، سيبقى النقد ملكاً.

لقد تم التغلب على عدم وجود قطاع مصرفي قادر على البقاء في العراق بسبب التدفق المستمر لأموال النفط. وقد مكنت زيادة عائدات النفط على مر السنين من زيادة إنفاق الحكومة على رواتب القطاع العام والبضائع والخدمات، وبدرجة أقل، الإنفاق على البنية التحتية، ما أدى في نهاية المطاف إلى زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد،[7] وأيضاً تطوير الخدمات المصرفية البسيطة.[8] ويبين الشكل 1 زيادة كبيرة في القروض والودائع على مدى فترة 11 عاماً.

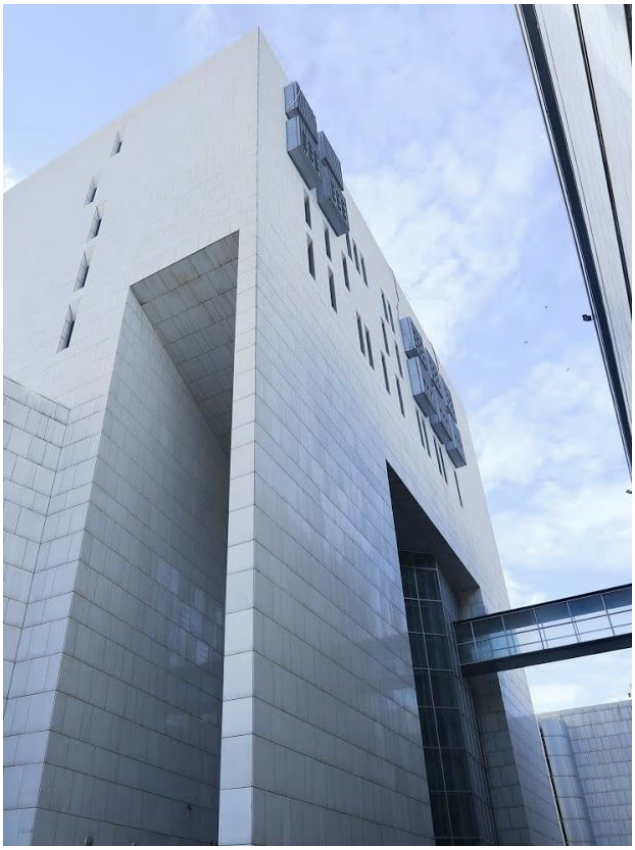

البنك المركزي العراقي، بغداد.

1 "العامة" تشير إلى الأفراد والأسر والشركات والقطاع الخاص. وفي حالة العراق، يمثل القطاع الخاص الوزارات، والوحدات التابعة لها، والهيئات الحكومية المستقلة، والشركات المملوكة للدولة.

2 سيتم استخدام مصطلحي "القرض" و"الائتمان" بالتبادل هنا. حيث يحمل إصدار الائتمان وتوفير القروض المعنى نفسه.

3 مثل العديد من المصارف المركزية حول العالم، يفرض البنك المركزي العراقي على البنوك الاحتفاظ بجزء من ودائع العملاء كودائع لدى البنك المركزي لضمان قدرة المصارف على إيفاء عمليات السحب غير المتوقعة. وتعرف تلك الودائع بـ "الاحتياطيات القانونية". والحد الأدنى للاحتياطي القانوني في العراق هو 15% للودائع الجارية، و10% للودائع الثابتة، و5% للمصارف الإسلامية. وعادة ما تحتفظ المصارف بأموال تتجاوز هذه النسب المئوية مع المصرف التجاري العراقي، وهي الأموال المعروفة باسم "الاحتياطيات الزائدة". ويشار هنا إلى الاحتياطات القانونية والفائضة مجتمعة باسم "احتياطيات البنك المركزي العراقي".

4 يصنع إصدار الائتمان أموالاً على شكل ودائع مصرفية جديدة/إضافية للمقترض يتم استخدامها لإجراء تداولات اقتصادية إما بتحويلها إلى النقد أو تحويلها إلى مصارف أخرى. والإيداع يتم إما نقداً أو بالتحويل من مصارف أخرى. عندما تقبل المصارف الودائع النقدية، فإنها تنشئ ودائع جديدة/إضافية وتخزن الأموال النقدية في خزائنها.

5 يشار إلى الجمع بين النقد في خزائن البنوك التجارية واحتياطياتها في المصارف المركزية باسم "الاحتياطيات المصرفية".

6 هناك تعريفات متنوعة لـ "عرض النقد بالمعنى الواسع" (broad money)، لكن المصطلح يشير عموماً إلى مبلغ ما يشكل الأموال التي تحتفظ بها العامة كوسيلة للتبادل، أو كمخزن للقيمة.

7 يأتي المعروض النقدي أساساً من إنشاء: 1) دينار عراقي جديد يصدره البنك المركزي العراقي في تبادل عائدات صادرات النفط بالدولار الأمريكي، والذي يتم إيداعه أخيراً في حسابات مصرفية أو يدفع نقداً عندما تدفع الحكومة رواتب القطاع العام أو تشتري البضائع والخدمات، والإنفاق المحلي على البنية التحتية؛ و2) أموال البنوك التجارية حين تقبل تلك المصارف الودائع وتصدر الائتمانات.

8 النظام المصرفي في العراق يتألف من المصارف المملوكة للدولة، والمصارف المملوكة للقطاع الخاص.

.الشكل 1: إجمالي الودائع والقروض

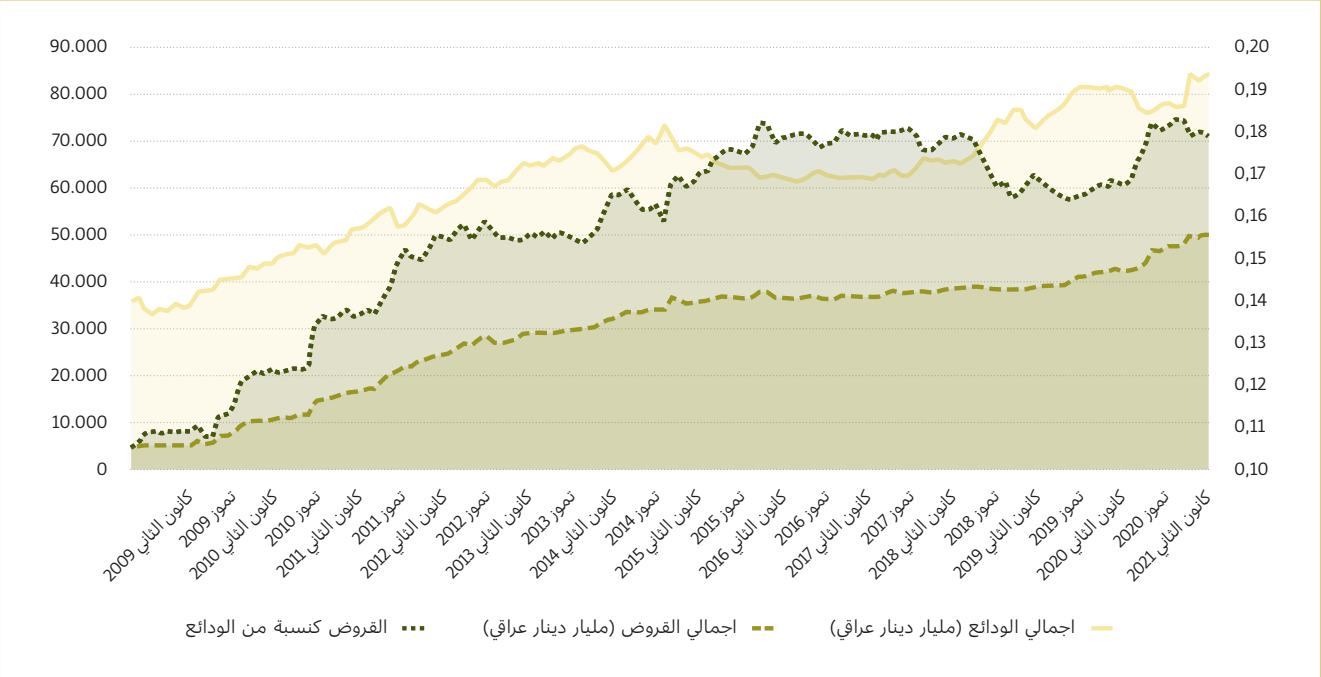

المصدر: البنك المركزي العراقي، وزارة النفط. آذار 2021.

خلال هذه السنوات، حافظ النقد على أهميته القصوى، بينما بقي دور المصارف ثانوياً. ويظهر الشكل 2 أدناه هيمنة النقد من خلال النسبة المرتفعة للاحتياطي النقدي مقابل عرض النقد بالمعنى الواسع. وهذا يعكس استمرار أهمية النقد في القطاع العام كمخزن للقيمة وكوسيلة للتبادل الاقتصادي، ما يؤكد على الدور المحدود للقطاع المصرفي، لاسيما في إنشاء أموال البنوك التجارية من خلال إصدار الائتمان، وبصفته وسيلة للتبادل الاقتصادي.

الشكل 2: الاحتياطي النقدي مقابل عرض النقد بالمعنى الواسع

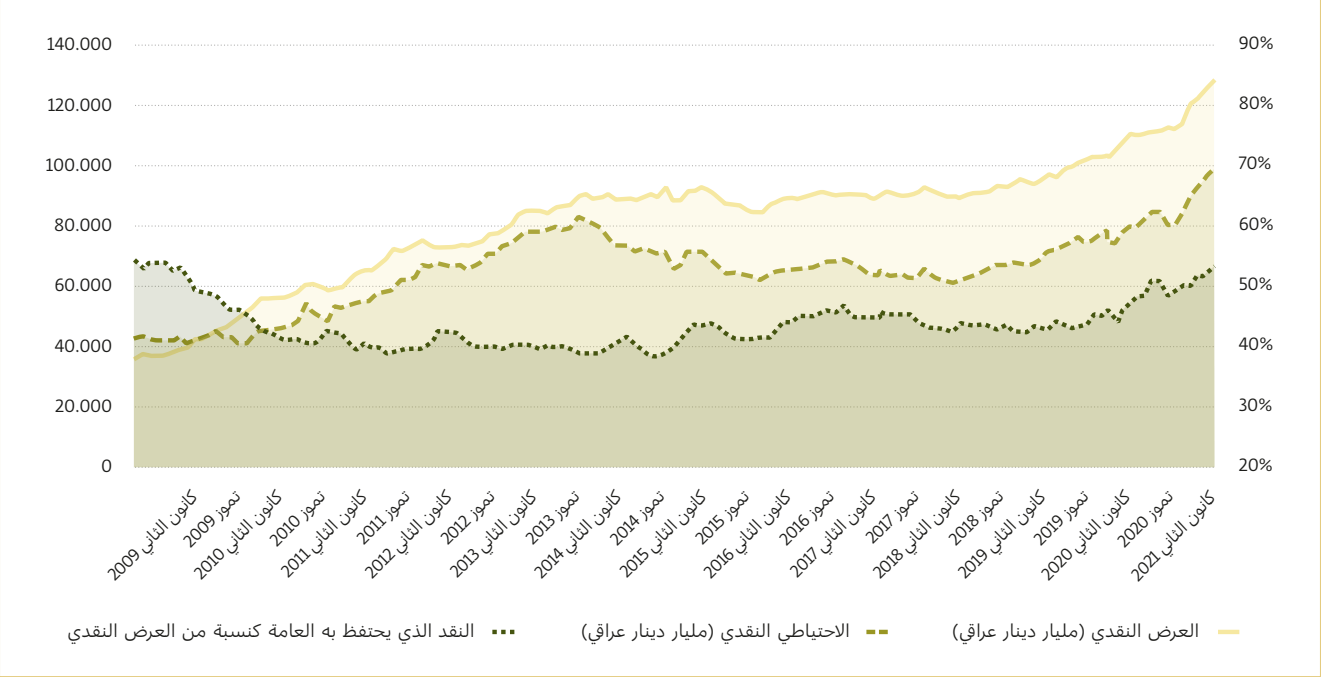

المصدر: البنك المركزي العراقي، آذار 2021.

ويمكن رؤية مدى هذا الدور المحدود للقطاع المصرفي العراقي عند النظر إليه في سياق إقليمي عبر مقارنة نسبة الاحتياطي النقدي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع مع البلدان المستوردة للنفط مثل مصر والأردن والمغرب؛ والبلدان المصدّرة للنفط مثل الكويت والسعودية والإمارات (انظر الشكل 3 أدناه). والتفاوت هنا ملفت للغاية. فأكثر من 70% من المعروض النقدي في العراق موجود على شكل أموال البنك المركزي (أكثر من 60% منه عبارة عن أموال نقدية تحتفظ بها العامة)،[9] في حين أن هذا الرقم في البلدان الرئيسية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتراوح بين 15% و40%، إذ إن القطاعات المصرفية الأكثر تطوراً في تلك الدول قد وسّعت معروضها النقدي بشكل كبير من خلال إنشاء أموال البنوك المركزية. وهذا التفاوت يُحدث فروقات ضخمة في أشكال النشاط الاقتصادي، ولا سيما في الصناعات والمشاريع المحلية التي تتطلب استثمارات طويلة الأمد وتقديم الائتمانات.

الشكل 3: النسبة المئوية للاحتياطي النقدي في عرض النقد بالمعنى الواسع

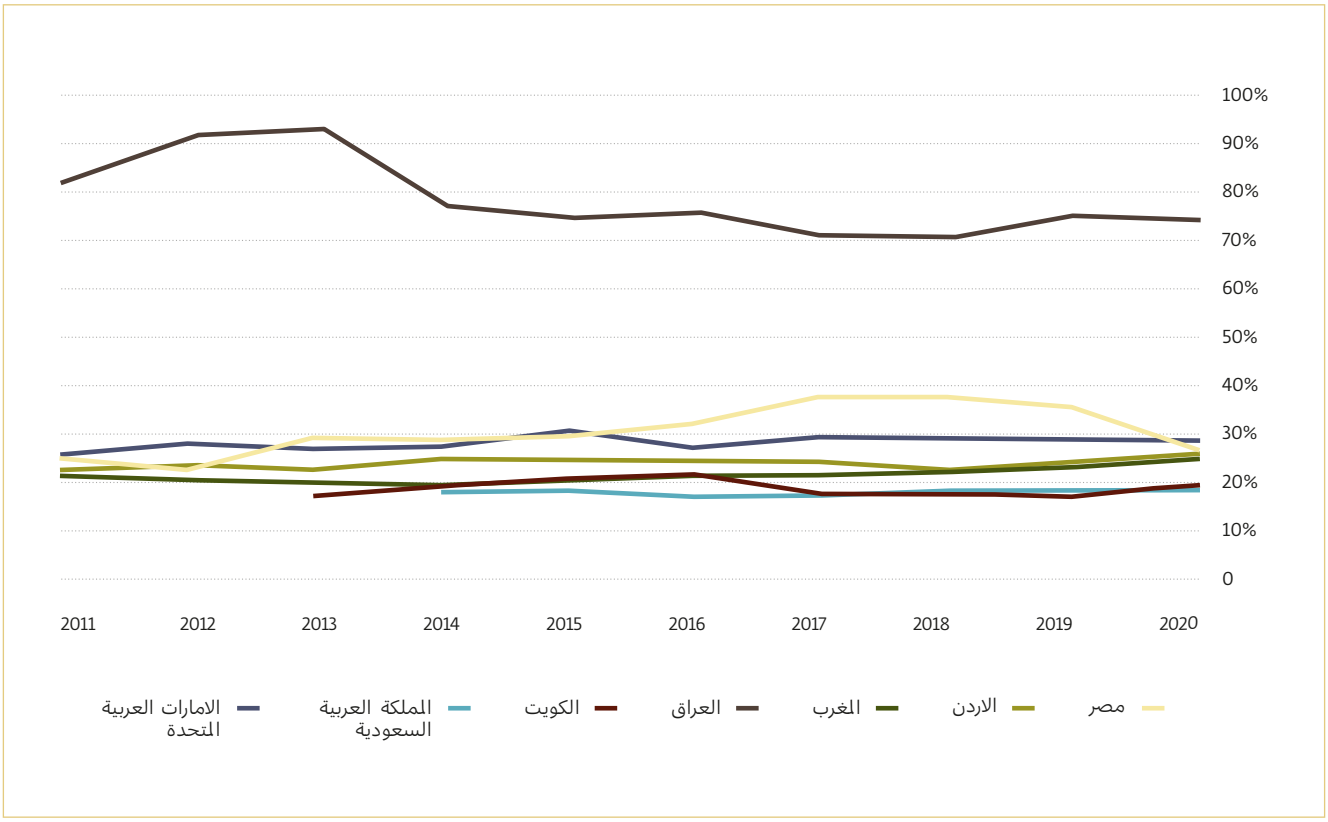

المصدر: البنك المركزي العراقي، الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، بيانات 2011 – 2020.

أما في العراق، فإن الأهمية الكبيرة للنقد لدى العامة تتطلب من المصارف أن تتبنى نموذج أعمال قصير الأمد ومحدوداً للغاية.[11,10] وباختصار، تحتفظ المصارف العراقية بنسبة مرتفعة من ودائع العملاء كاحتياطيات مصرفية لتتمكن من تلبية أية عمليات سحب غير متوقعة – وإن احتمالية حدوث تلك كبيرة جداً نظراً للدور الكبير الذي يلعبه النقد في الاقتصاد. فخلال العقد الأخير، تم الاحتفاظ بنسبة تراوحت بين 40% و70% من الودائع كاحتياطيات مصرفية.

وإضافة إلى ذلك، تحتفظ المصارف بنسب كبيرة من ودائع العملاء كمكافِئات نقدية، أي كأصول سائلة – يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة – على شكل ودائع تحتفظ بها مصارف تجارية أخرى محلياً ودولياً، وعلى شكل حيازات للسندات الحكومية.

9 انظر الحاشية رقم 7 للاطلاع على تعريف "المعروض النقدي".

10 ترتبط أهمية النقد أيضاً بمستوى الصراع والأزمات الاقتصادية، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة فائدة النقد أثناء الأزمات، وأيضاً إلى الحاجة لسحب النقد من الودائع لتمويل الإنفاق، والذي يتم نقداً. وعلى هذا النحو، فإن الدور النسبي للنقد يزداد خلال الأزمات وينقص خلال الاستقرار الاقتصادي.

11 لاستعراض نموذج أعمال المصارف العراقية، انظر: Mark A. DeWeaver, "Inside Iraq's Cash Economy: Fully Reserved Banking in a Monetary Dystopia," *IRIS Iraq Report*, IRIS. April 2016. https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/IRIS%20Iraq%20Report%20IIR_Mark%20DeWeaver_Inside%20Iraq's%20Cash%20Economy_2016_0.pdf

الشكل 4: عرض النقد بالمعنى الموسع كنسبة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي

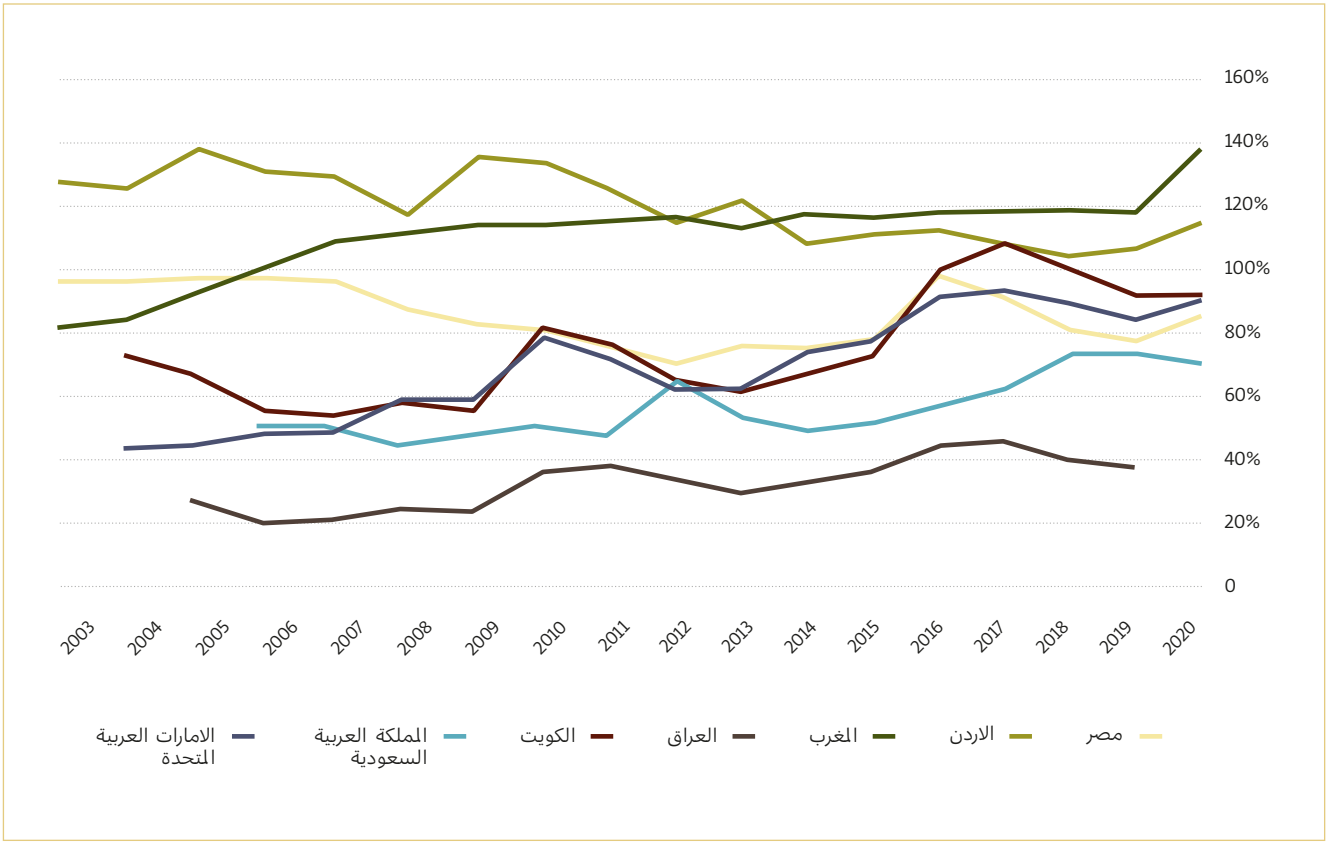

المصدر: البنك الدولي، 2017 –2020.

إذا كان النقد ملكاً، فالدولة هي الوزير

تهيمن المصارف المملوكة للدولة على القطاع المصرفي العراقي. وتمتلك هذه المصارف ما يقارب 87% من إجمالي الودائع، وحوالي 84% من إجمالي الائتمانات المقدمة في الاقتصاد. ويأتي ذلك أولاً من المنزلة الاحتكارية التي تتمتع بها المصارف المملوكة للدولة في القطاع العام بصفتها صاحبة للودائع ومقدمة للائتمانات. وثانياً، فإن معظم قروض وودائع القطاع الخاص تمتلكها المصارف المملوكة للدولة، لا المصارف المملوكة للقطاع الخاص. وبهذا الشكل، فإن المصارف المملوكة للدولة تستفيد على نحو غير متكافئ من منزلتها الاحتكارية في القطاع العام، والأهم من ذلك، من الضمان غير المعلن الذي تقدمه الدولة بأن الودائع لدى المصارف المملوكة للدولة قابلة للتحويل بالكامل إلى النقد.

ويهيمن القطاع العام، بالمثل، على إجمالي الودائع والائتمانات المقدمة. فعلى مر السنين، تراجعت ودائع القطاع العام كنسبة مئوية من إجمالي الودائع، ويعكس ذلك جزئياً نمو ودائع القطاع الخاص. وكما يظهر في الشكل 5، ازدادت حصة القطاع العام من الائتمانات المقدمة بشكل كبير وبقيت مرتفعة بعد انهيار العائدات الحكومية في أعقاب الصدمة المزدوجة المتمثلة في الصراع مع داعش وانهيار أسعار النفط بين عامي 2014 و2017؛ وبقيت القروض مرتفعة حتى نهاية عام 2020.[12]

والجانب الآخر من هيمنة المصارف المملوكة للدولة على القطاع المصرفي هو الحصة السوقية الصغيرة من المصارف المملوكة للقطاع الخاص في إجمالي الودائع والقروض. والمنزلة الاحتكارية التي تتمتع بها المصارف المملوكة للدولة في القطاع العام، فضلاً عن حجمها غير المتكافئ، تحد من قدرة المصارف المملوكة للقطاع الخاص على التنافس من أجل ودائع وقروض القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، فحتى هذه المساحة تسيطر عليها المصارف المملوكة للدولة بسبب المزايا الهيكلية التي ناقشناها أعلاه. وإضافة إلى ما سبق، تقدم المصارف المملوكة للدولة نسبة كبيرة من القروض الفردية مقابل الرواتب لموظفي القطاع العام.[13]

12 في إطار هذا النمو، يتنافس طلب القطاع العام على القروض مع القطاع الخاص على توفر الائتمان، ويشار إلى تلك العملية باسم "مزاحمة" القطاع الخاص.

13 عندما يتعامل موظفو القطاع العام في التداولات المصرفية بصفتهم أفراداً، فإنهم يعتبرون جزءاً من فئة القطاع الخاص.

الشكل 5: ودائع وقروض القطاع العام كنسبة مئوية من الإجمالي

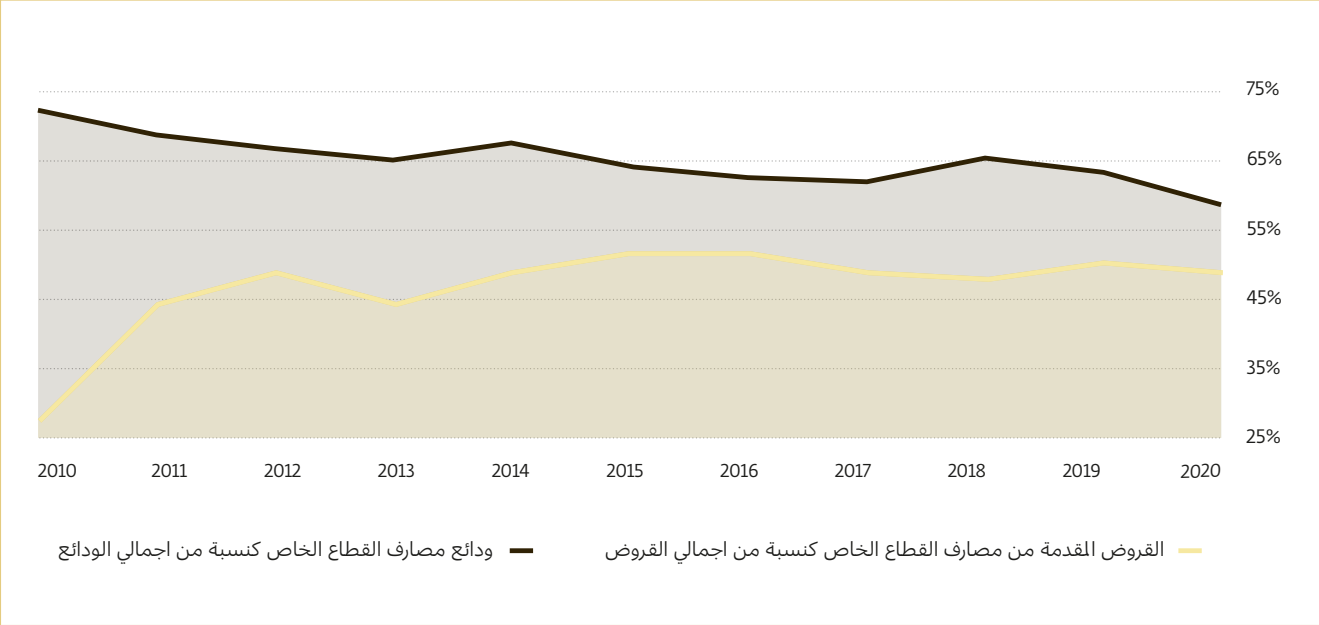

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية لأعوام 2010 – 2020.

الشكل 6: الحصة السوقية للمصارف المملوكة للقطاع الخاص

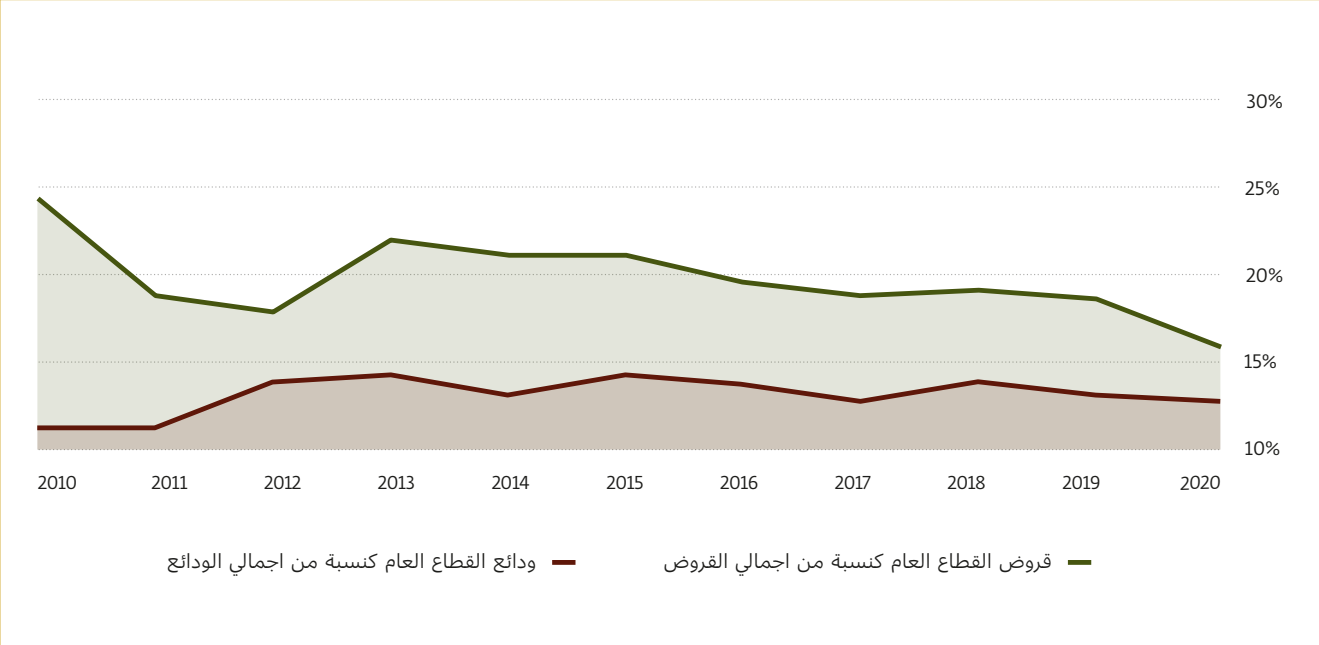

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية لأعوام 2010 – 2020.

ونتيجة لهيمنة المصارف المملوكة للدولة على القطاع المصرفي، كانت لدى المصارف المملوكة للقطاع الخاص قاعدة ودائع صغيرة بلغت 10.7 ترليون دينار عراقي بحلول نهاية عام 2020، ومعظمها (74%) على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب. وهذه القاعدة الصغيرة قيّدت توفر الائتمان لدى المصارف المملوكة للقطاع الخاص بمبلغ 8.0 ترليون دينار عراقي بحلول نهاية عام 2020، وهو رقم أصغر من أن يدعم توسع القطاع الخاص، وهو أيضاً محدود بالإقراض قصير الأمد على حساب الإقراض طويل الأمد.

البيدق الذي لم يصبح وزيراً بعد

لقد نمت قروض القطاع الخاص تماشياً مع نمو إجمالي الودائع والقروض كما هو مبين في الشكل 1. وفي الواقع، لقد كان القطاع الخاص المحرك الرئيسي لنمو إجمالي القروض والودائع في العامين الأخيرين.[14] وكان التسارع في نمو ودائع القطاع الخاص عام 2019 مدفوعاً بالنمو الاقتصادي الذي أتى نتيجة موازنة عام 2019 التوسعية، والتي كانت دافعاً للإنفاق الاستهلاكي. كما كان النمو المستمر في ودائع القطاع الخاص والانتعاش في القروض عام 2020 مدفوعاً بتبني البنك المركزي العراقي لسياسة نقدية تيسيرية لمواجهة ما نجم عن جائحة كوفيد19- من اضطرابات اقتصادية. ومن المتوقع أن تستمر هاتان بالنمو نظراً لموازنة 2021 التوسعية التي تم تمريرها في شهر آذار 2021، والانتعاش في أسعار النفط على خلفية عودة الاقتصاد العالمي لحالته الطبيعية بعد الاضطرابات التي تلت كوفيد19-.[15]

الشكل 7: القطاع الخاص: الودائع والقروض

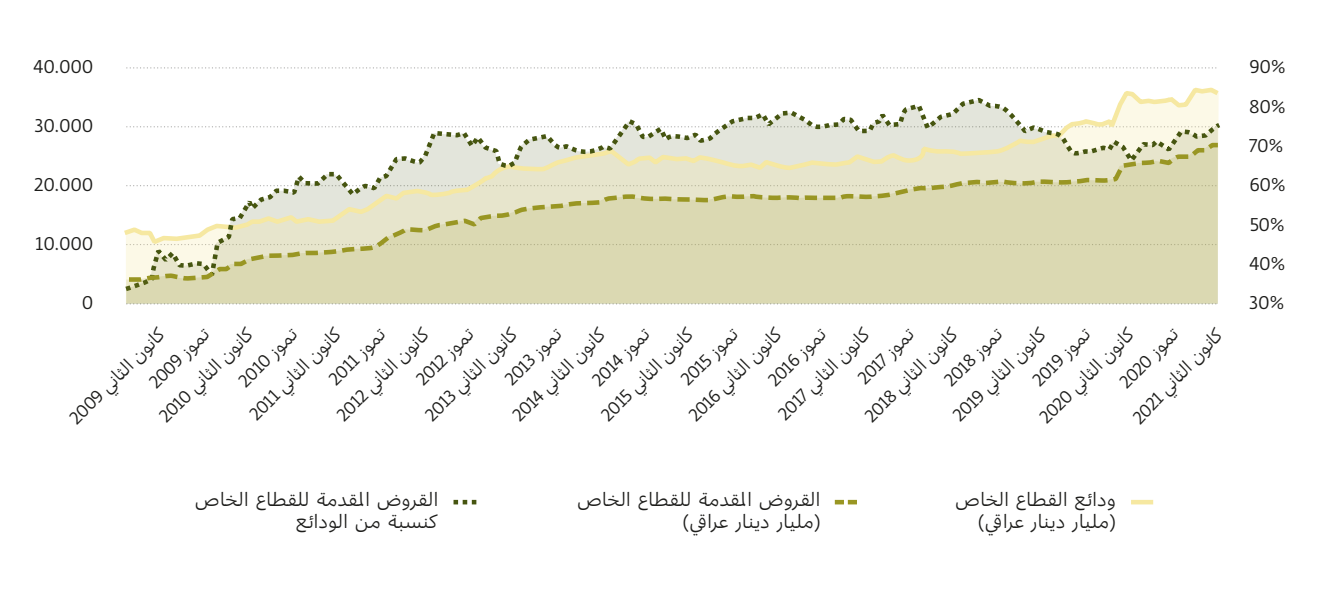

المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات حتى آذار 2021.

إن الحجم الإجمالي للائتمانات المقدمة للقطاع الخاص – حتى بالنظر إلى القروض الشخصية الكبيرة التي قدمتها المصارف المملوكة للدولة إلى موظفي القطاع العام – والذي بلغ 26.5 ترليون دينار عراقي بحلول نهاية شهر آذار عام 2021، ما يزال صغيراً مقارنة بحجم الاقتصاد، حيث يبلغ تقريباً 10% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي (255.6 ترليون دينار عراقي).[16] وهنا، تم استخدام نسبة الائتمانات الكلية المقدمة للقطاع الخاص، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بصفتها بديلاً لدور القطاع الخاص، الذي يتيحه الحصول على الائتمان، لدفع الأنشطة الاقتصادية.

ويأتي هذا في بؤرة تركيز حادة عندما نقارن العراق بنظرائه الإقليميين من دول مستوردة للنفط مثل مصر والأردن والمغرب، والدول المصدرة للنفط مثل الكويت والسعودية والإمارات، في مسألة تقديم الائتمانات المحلية للقطاع الخاص (انظر الشكل 8 أدناه). وتتصدر الكويت والمغرب مجال تقديم الائتمانات، وجميع البلدان الستة تتجاوز العراق بكثير. وهذا التفاوت يؤكد على مدى صغر حجم الائتمانات المتاحة في القطاع الخاص العراقي، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فهو يفيد في تفسير الحجم الإجمالي الصغير للقطاع الخاص العراقي مقارنة بنظرائه الإقليميين، وضعف قدرته على التنافس مع نظرائه الإقليميين داخل اقتصاده المحلي.

بدون الحصول على الائتمانات، لن يتمكن القطاع الخاص من الحلول محل القطاع العام بصفته محركاً للاقتصاد.

14 Ahmed Tabaqchali, "Market Review: Private Sector Deposit & Loan Growth Continues," *Iraq Business News*, December 6, 2020. https://www.iraq-businessnews.com/2020/12/06/market-review-private-sector-deposit-loan-growth-continues.

15 Ahmed Tabaqchali, "Market Review: On the Economics of Coiled springs, Crouching Tigers, and Chicken Lickens," *Iraq Business News*, May 3, 2021. https://www.iraq-businessnews.com/2021/05/03/market-review-on-the-economics-of-coiled-springs-crouching-tigers-and-chicken-lickens.

16 Wafa Amr, "IMF Executive Board Concludes 2020 Article IV Consultation with Iraq," *Press Release*, *International Journal of Bank Marketing 32*, International Monetary Fund. No. 21/37. February 11, 2021. https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/02/11/pr2137-iraq-imf-executive-board-concludes-2020-article-iv-consultation.

الشكل 8: الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)

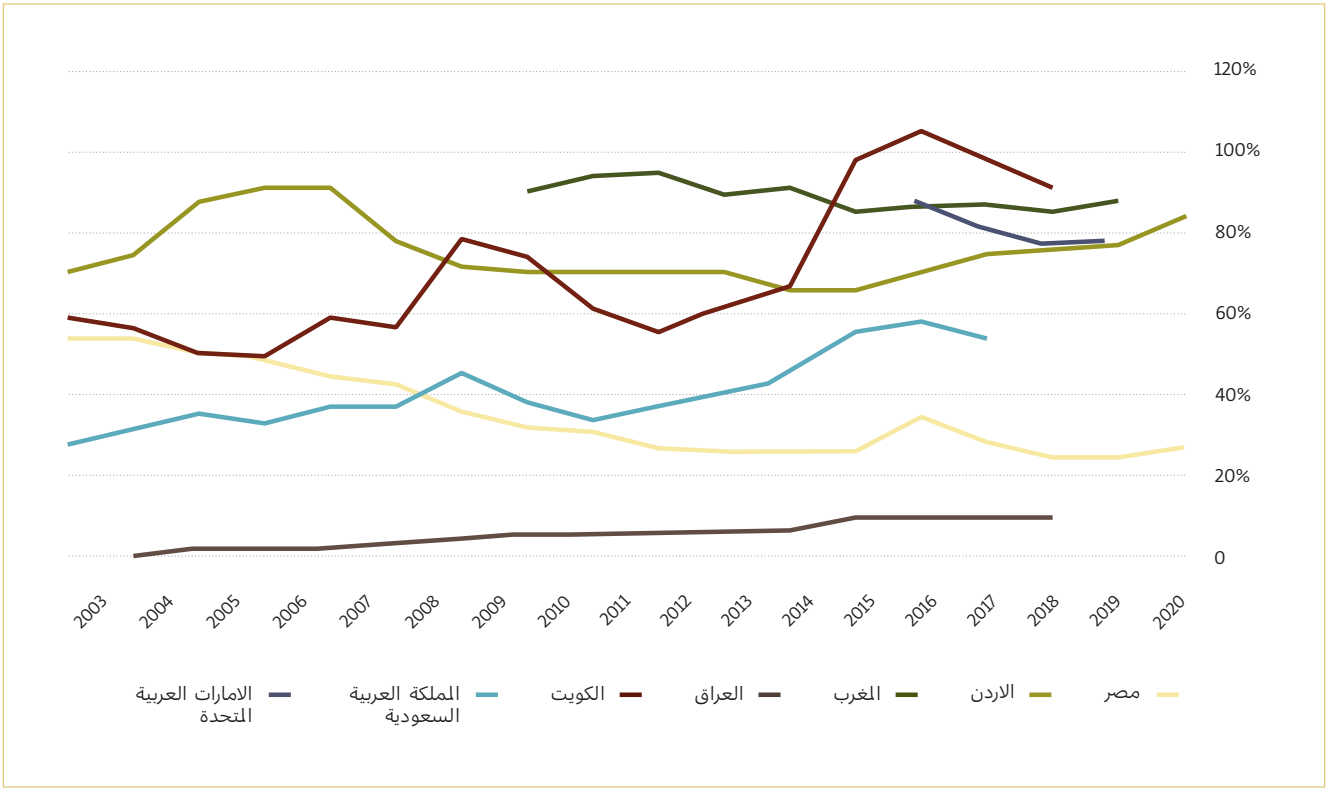

المصدر: البنك الدولي، 2017 – 2020.

الاستنتاجات

لقد شكلت هيمنة النقد على الاقتصاد العراقي عائقاً في وجه تطوير قطاع مصرفي قادر على البقاء، ما حرم الاقتصاد من الآثار الإيجابية لحركات النمو في ظل محدودية قدرة القطاع الخاص على توفير التمويل للاقتصاد. وإن سُبُل المضي قدماً تتطلب نهجاً مزدوجاً: وهو الابتعاد عن التعامل النقدي، وإفساح المجال للمصارف المملوكة للقطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص:

1. يجب تحفيز الأفراد والشركات على الابتعاد عن التعامل النقدي. ويمكن أن تبنى هذه التدابير على مبادرة "توطين" الحكومية التي أطلقت عام 2016،[17] والتي هدفت إلى استبدال المدفوعات النقدية (للرواتب والرواتب التقاعدية لموظفي القطاع العام) بمدفوعات إلكترونية يتم إيداعها في الحسابات المصرفية للمستفيدين أو في حساباتهم المرتبطة ببطاقة كي كارد. إضافة إلى ذلك، من الممكن أن يتم الدفع للحكومة مقابل ما تقدمه من خدمات أساسية كالكهرباء والمياه بشكل إلكتروني عوضاً عن الدفع نقداً. وإن وجود توليفة مناسبة من الحوافز للدفع بهذه الطريقة من شأنه أن يتغلب في نهاية المطاف على انعدام الثقة الجماهيرية الحالي بالقطاع المصرفي.

2. إن المصارف المملوكة للقطاع الخاص في وضع مثالي لتوفير تخصيصات الائتمان المدفوعة تجارياً، إذ إن بقاءها واستدامتها قائمان بشكل مماثل على الاعتبارات التجارية. وهناك دائماً مجال أمام المصارف المملوكة للدولة في توفير الائتمان للأنشطة المدفوعة اجتماعياً، أو مشاريع تقديم الخدمات العامة، أو التنمية الاجتماعية (بدلاً من الأنشطة المدفوعة تجارياً). ولكن تبعية المصارف المملوكة للدولة لوزارة المالية تجعلها غير مجهزة لتوفير التمويل لشركات القطاع الخاص بشروط تجارية. وعلاوة على ذلك، فإن دورها قد ازداد تعقيداً بسبب طبيعة النظام السياسي الذي يمارس ضغوطاً هائلة على تلك المصارف لتوفير الائتمان، بناء على الاعتبارات السياسية للأحزاب الإثنية-الطائفية المتنافسة التي يسعى كل منها إلى تحقيق مصالحه الخاصة في ممارسة الضغوط على المصارف المملوكة للدولة لتقديم القروض إلى الدوائر الانتخابية وشبكات المحسوبية.

17 انظر قرار مجس الوزراء لدفع رواتب موظفي القطاع العام الكترونياً، 2 تشرين الثاني، 2016 https://cbi.iq/static/uploads/up/file-153794729481421.pdf.

جزء 2

النجاة "خارج الشبكة": الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في العراق

حمزة الشديدي

مقدمة

في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية في العراق، يتفق المجتمع الدولي والحكومة العراقية حول مسألة أن القطاع العام وحده لا يستطيع تلبية احتياجات العمالة الهائلة في البلاد، وأن الاقتصاد لا بد من أن يعتمد على قطاع خاص قوي مستقبلاً. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص العراقي ما يزال صغيراً في الوقت الحالي، فإن أكثر من 90% من الوظائف التي يوفرها تأتي من الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.[18] ولم يولَ اهتمام كافٍ للعوامل التي تحول دون نمو القطاع الخاص، ولا للمجالات الاقتصادية الأكثر استراتيجية لتحقيق ذلك النمو. ومن أهم القيود الرئيسية هي مسألة أن الأغلبية العظمى من تلك الشركات في العراق تلجأ إلى العمل "خارج الشبكة،" أي خارج النظام المصرفي العالمي.

إن ضعف الوصول إلى الخدمات المصرفية يقلل بشكل كبير إمكانية وصول الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة إلى رؤوس الأموال، كما يحد من آفاق توسيع حصتها من الأسواق وقاعدة عملائها على المدى الطويل. فما الذي يفسر هذا الضعف في الوصول؟ وما هي الوسائل البديلة التي تعتمدها تلك الشركات للوصول إلى رأس المال وإجراء المعاملات التجارية؟ وكيف يمكن تحسين الوصول إلى النظام المصرفي أن يسمح للشركات "خارج الشبكة" بالنمو ومنح الوظائف للمزيد من العراقيين؟ نحاول في هذا القسم الإجابة عن هذه الأسئلة اعتماداً على خمس مقابلات نوعية مع ريادي أعمال يديرون شركات صغيرة جداً وصغيرة ومتوسطة تعمل بكامل طاقتها في بغداد وأربيل والسليمانية وكركوك. وتقدم هذه الشركات بضائع وخدمات في مجالات التعليم، والأعمال الزراعية، والموضة، والمجوهرات، والديكورات المنزلية.

18 هذه النسبة القليلة هي ثاني أكثر النسب انخفاضاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد السودان، بمعدل أكثر من 20 شركة صغيرة جداً وصغيرة ومتوسطة لكل 1000 شخص في السودان وليبيا والعراق والجزائر واليمن والأردن وفلسطين ومصر ولبنان وتونس. انظر " أهداف ومحاور الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي في العراق"، خلية الأزمة للإصلاح المالي، الحكومة العراقية، 22 تشرين الأول 2020. https://gds.gov.iq/ar/iraqs-white-paper-for-economic-reforms-vision-and-key-objectives.

العيش على الهامش: العقبات التنظيمية والمالية

يواجه أصحاب المشاريع العراقيين أعباء يومية شتى في أعمال شركاتهم الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة،[19] لكن عدم الوصول إلى خدمات الائتمان والخدمات المصرفية يأتي على رأس القائمة. فلكي تستطيع أية شركة فتح حساب بنكي خاص بالشركات، ينبغي أولاً أن تكون مسجلة في غرفة التجارة في المحافظة التابعة لها،[20] وهي عملية تتطلب من المتقدمين أن يشغلوا مكاتب للعمل (تمييزاً عن العمل من المنزل أو على الإنترنت)، وأن يكون لدى الشركة محام ومحاسب موثقي الأتعاب،[21] وكثيراً ما تكون هذه التكاليف باهظة للشركات الصغيرة التي تستطيع العمل من المنزل أو على الإنترنت بأقل ما يمكن من نفقات التوظيف. عدا أن تكاليف التسجيل في غرف التجارة باهظة أيضاً. فكما قال أحد الأشخاص الذين قابلناهم: "مع احتساب أجور المحامي والرشاوى المتفرقة، قد تصل التكاليف إلى 2000 دولار أمريكي." وبالتالي، تختار نسبة كبيرة من الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة ألا تقوم بالتسجيل على الإطلاق. ونظراً لعدم التسجيل، لم تستطع أي من الشركات التي قابلناها فتح حساب مصرفي خاص بالشركات، ما جعل القروض التجارية بعيدة المنال أيضاً. وأفاد اثنان من الذين قابلناهم بالتالي:

> **نستطيع أنا وزملائي صناعة المجوهرات براحة في منازلنا، لكننا لا نستطيع تحمل تكاليف الرسوم ليتم بعدها إجبارنا على دفع الضرائب كشركات مسجلة.**
>
> – صاحبة مشروع، شركة لصناعة المجوهرات

> **نقدم الدعم التقني للمزارعين. ونستطيع القيام بذلك من المنزل أو بزيارة المزارعين في مزارعهم. نحن نرغب بالتسجيل لكننا لا نستطيع تحمل كل التكاليف المرتبطة بذلك.**
>
> – صاحب مشروع، شركة تقنيات زراعية

بعيداً عن المتطلبات العسيرة لتسجيل الشركات، نجد أن الإطار القانوني العراقي لا يعترف بأصحاب المشاريع والعاملين المستقلين بصفتهم "موظفين" بحد ذاتهم. فالمصارف تفضل إما أن يكون أصحاب الحسابات أنفسهم موظفين في القطاع العام، أو أن يكون بإمكانهم إحضار كفيل من موظفي القطاع العام. وقد شرحت إحدى صاحبات المشاريع أنها لا تستطيع فتح حساب مصرفي شخصي لوحدها "فعلى الرغم من أن شركتي الصغيرة تدرّ عليّ دخلاً مستقراً، يعتبرني المصرف عاطلة عن العمل لأن شركتي غير مسجلة". ما جعلها تعتمد على زوجها، وهو موظف في القطاع العام، ليكون كفيلها في طلب تقديمها لفتح حساب مصرفي يمكّنها من الاستفادة من الخدمات المصرفية. وعلى الرغم من أن هذا الترتيب يسمح للمصرف باقتطاع أية ديون من رواتب القطاع العام بسهولة، فإنه يترك أصحاب الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة دون خدمات مصرفية، ما يضطرهم لإعالة أنفسهم من مدخراتهم الخاصة، أو بمساعدة أفراد من العائلة، أو برهن ممتلكاتهم الخاصة، أو الحصول على مساعدات محدودة ومؤقتة من المنظمات غير الحكومية وحاضنات الأعمال الحرة (مثل مسرّع تكوين وأوكسفام) لتأسيس أو توسيع خدماتهم ومنتجاتهم.

وحتى لو استطاعت الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة فتح حساب مصرفي، فإن مسألة الائتمان قد تكون صعبة. فقد شرح أحد المسؤولين المصرفيين العراقيين أن عدم وجود نظام للتصنيف الائتماني في العراق يشكل عائقاً كبيراً أمام المصارف "في معرفة أصحاب المشاريع الجديرين بالثقة" و "ما هي الأفكار التي تستحق التمويل" إذ "ليست هناك طريقة تمكّننا من التحقق من السجل الائتماني لأصحاب المشاريع المتقدمين بالطلبات".

البدائل: بحث الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة عن الحلول البديلة

في مواجهة التحديات الهائلة التي تحول دون الوصول إلى خدمات الصيرفة التقليدية والائتمان، طوّر أصحاب الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة حلولاً بديلة لإجراء عملياتهم التجارية الأساسية كالوصول إلى الزبائن وإجراء التداولات المالية عبر البلاد. وأشار أصحاب تلك الشركات إلى أن زبائنهم الذين يتعاملون معهم بشكل مباشر في مناطقهم يدفعون نقداً عند التسليم (بدلاً من استخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات السحب) مقابل الخدمات أو المنتجات المقدمة. أما للوصول إلى الزبائن بعيداً عن المناطق التي تتواجد فيها تلك الشركات، فتتم الاستعانة بشركات الشحن المحلية لنقل البضائع بين المحافظات، والتي تستلم المدفوعات من الزبائن وتجمعها وتدفعها بشكل دوري إلى الشركة.

19 للاطلاع على المزيد، انظر: Aaron Bartnick, "Obstacles and Opportunities for Entrepreneurship in Iraq and the Kurdistan Region," Institute of Regional and International Studies (IRIS), July 2017. https://auis.edu.krd/iris/publications/obstacles-and-opportunities-entrepreneurship-iraq-and-kurdistan-region.

20 الغرف التجارية هي كيانات شبه حكومية تابعة للمحافظات، وظيفتها تنظيم الأعمال والأنشطة التجارية داخل العراق.

21 Alice Bosley and Patricia Letayf, "The 5 Challenges to Tech Entrepreneurship in Iraq," Five One Labs, October 26, 2019. https://fiveonelabs.org/blog/2019/26/the-5-challenges-to-tech-entrepreneurship-in-iraq09.

وقد شرحت إحدى المشاركات في المقابلات العملية كالتالي:

> **الأمر حقاً يشبه أن يكون لديك حساب مصرفي مع شركات الشحن. فشركتي لديها حساب معهم، وهم يستلمون منتجاتي مرتين أسبوعياً ويرسلونها إلى أماكن مختلفة في العراق. وهم أيضاً يستلمون مدفوعاتي [من زبائني] نقداً ويقومون بتحديث قيمة الأموال في حسابي [لدى شركة الشحن] بناء على ما استلموه. ثم يدفعون لي مبلغاً مقطوعاً بشكل دوري، أسبوعياً أو شهرياً، حسب الاتفاق [الذي أبرمناه].**
>
> – صاحبة مشروع، شركة ديكورات منزلية

ومع أن الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة تطور آليات خلاقة وضرورية للوصول إلى السوق وجمع المدفوعات لقاء البضائع والخدمات، فإن هذا النظام المصرفي قائم على الثقة بين أصحاب المشاريع وشركات الشحن والزبائن. فليست هناك أية آليات للتأمين؛ واحتمالات ضياع المنتجات أثناء النقل، وضياع المدفوعات، والخلافات حولها، تكون مرتفعة في كثير من الأحيان.

تعتمد بعض الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة طرق دفع مرتبطة بشركات الاتصالات (مثل آسيا حوالة وزين كاش). وهذه الخيارات تمكّن أصحاب الشركات من تقاضي الأموال بشكل متكرر. فقد قالت إحدى صاحبات الشركات الصغيرة إن معظم الزبائن في سوقها المستهدف ليست لديهم حسابات مصرفية، وإن عمولات ويسترن يونيون باهظة بشكل لا يسمح باستلام المبالغ الصغيرة من الزبائن. في المقابل، استطاع متدربوها من مختلف أنحاء البلاد دفع أجور الاشتراك عبر خدمات آسيا حوالة وزين كاش. وتشرح قائلة:

> **الآن أستطيع العمل مع متدربين من مختلف المحافظات الثمانية عشر في العراق وبإمكانهم الدفع عبر هواتفهم. الأمر أسهل لهم، وبذلك لا أضطر للشعور بالذنب حين أطلب منهم تحمل أعباء إرسال مبالغ مالية صغيرة عبر مكاتب الصرافة.**
>
> – صاحبة مشروع، بناء القدرات في التعليم

ومع أن شركات الشحن المحلية والدفع عن طريق الهاتف النقال قد وسّعت كثيراً النطاق المتاح لعمل الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في العراق، فإنها تبقى آليات محدودة لا تتمتع بانتشار عالمي، وتفتقر إلى التطور التقني اللازم للوصول إلى الموردين والزبائن المحتملين خارج العراق. وبهذا، فإن الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على هذه الآليات البديلة للصيرفة ما تزال مبعدة بشكل كبير عن الاقتصاد العالمي الأوسع.

الثقة والمصداقية: نظام مصرفي يعزز نمو الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة وفرص التوظيف فيها

رغم قدرتهم على التحايل على الكثير من التحديات الناجمة عن عدم إمكانية الوصول إلى النظام المصرفي في العراق، عبّر أصحاب الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة عن تفضيلهم للمصارف بدلاً من الحلول البديلة الأقل رسمية. فقد لاحظوا أن التعامل مع المصارف يساعدهم على الوصول إلى الزبائن والموردين خارج العراق. وكما عبّر أحدهم:

> **لقد حاولت سابقاً إيجاد طريقة لبيع منتجاتي في الخارج وأدركت أن الأمر ممكن من الناحية النظرية. من الممكن بيع المنتجات من خلال تجار التجزئة في أوروبا أو منصات التسوق الإلكتروني مثل أمازون، لكن ذلك يشترط توفر حساب مصرفي للشركات.**
>
> – صاحبة مشروع، شركة لصناعة المجوهرات

وشاركت صاحبة مشروع شركة الديكورات المنزلية رأياً مشابهاً، فسوقها الحالية تقتصر على العراق، والوصول إلى الأسواق الخارجية سيساعدها على تنمية شركتها وتوظيف المزيد من الناس. ومنصات البيع بالتجزئة نادراً ما تقبل الحوالات الواردة عبر ويسترن يونيون (وحدّها الأعلى 1,500 دولار أمريكي يومياً)، كما أن أجور التحويل مكلفة جداً للمشترين الأفراد.

وعدم الوصول إلى السوق الدولية ليس المشكلة الوحيدة. فالمصارف عموماً تسهّل على الشركات الدفع للموردين بشكل أكثر موثوقية، وبالبيع بالجملة محلياً أو دولياً.

> **حتى لو تقبلت حقيقة أن زبائني لا يستطيعون الدفع ببطاقات السحب/الائتمان أو التحويلات المصرفية، فإنني أفضل أن أدفع للموردين وأستلم مبالغ ما أبيعه بالجملة من خلال المصرف. فهذا يولد ثقة أكبر لدى الموردين وزبائن الجملة الذين أتعامل معهم، كما أنه أسهل للطرفين.**
>
> – صاحب مشروع، شركة موضة

وقد أضاف السيد الذي قابلناه إلى أنه يلجأ في بعض المناسبات إلى استخدام حسابه المصرفي الشخصي لإتمام تدولات كهذه، على الرغم من أن تحويل الأموال بين الحسابات الفردية وحسابات الشركات/المؤسسات نادراً ما يكون سهلاً. وعلاوة على ذلك، هناك مبلغ ثابت يسمح للأفراد بتحويله شهرياً، وهو عادة 5,000 دولار أمريكي. ومع غياب قاعدة الزبائن المستعدة للدفع ببطاقات الائتمان، فإن الوصول إلى حساب مصرفي للشركات من شأنه أن يتيح قدراً أكبر من المرونة، وسيسمح ذلك لأصحاب المشاريع بإتمام التداولات مع الموردين والمشترين بالجملة بمستويات تتلاءم مع الطلب.

إن أهمية أنظمة الصيرفة التقليدية قد أصبحت أكثر إلحاحاً خلال وباء كوفيد19- نظراً للنمو المضطرد الذي شهدته التجارة الإلكترونية، والذي شمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة تتنافس أكثر وأكثر على حصتها في السوق الإلكترونية. إن وجود حسابات مصرفية سيكون ذا منفعة مباشرة لمقدمي الخدمات وبائعي التجزئة على الإنترنت، إذ إن هذه الشركات تبحث عن عملاء في كافة أنحاء العالم. وكما شرحت لنا صاحبة أحد المشاريع:

> **بسبب وباء كوفيد19-، أقوم الآن بإعطاء جلساتي التدريبية على تطبيق زووم. لو كان لدي حساب مصرفي، لاستطعت بكل سهولة توظيف المدربين من أي مكان في العراق والدفع لهم مقابل إعطاء الجلسات من منازلهم. وحينها سيمكنني أيضاً استقطاب زبائن من خارج العراق بمجرد إضافة وسيلة للدفع على موقعي الإلكتروني. لدي الآن متدربان خارج العراق، لكنني أشعر بالتردد إزاء مطالبتهم بتحويل الرسوم القليلة، وبالتالي فهما [عوضاً عن ذلك] مشاركان بالمجان. لو كان هناك حساب مصرفي، لاستطاعا الدفع ببطاقة السحب/الائتمان بكل بساطة.**
>
> – صاحبة مشروع، بناء القدرات في التعليم

الخلاصة

في الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي، عبرت الحكومة العراقية عن رغبتها بدعم الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة وتطوير القطاع الخاص، كما تبنت حكومة إقليم كردستان علناً الرؤية نفسها. وحتى اليوم، لم يُنتج ذلك الخطاب أية ثمرات على أرض الواقع. فمعظم الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في العراق ما تزال تعمل خارج النظام المصرفي التقليدي. هناك أكثر من 50 مصرفاً عاماً وخاصاً في العراق، ولكن نسبة ضئيلة جداً منها تقوم بأبسط العمليات المرتبطة بالصيرفة العالمية كما شرحنا في القسم الأول. المصارف المملوكة للدولة لا توفر الائتمانات إلا لموظفي القطاع العام أو الحكومة. أما المصارف الخاصة القليلة التي تعمل جزئياً، فهي صغيرة ولا تمتلك رأس المال الكافي للمشاركة في تنمية القطاع الخاص، وهي عدا ذلك ملزمة بقوانين العراق الصارمة فيما يتعلق بتسجيل الشركات.

ومع أن جائحة كوفيد19- قد وضعت الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في العراق أمام تحديات جديدة (مثل تقليل الإنتاج، وتقييد الوصول إلى الزبائن، وضرورة تقليص عدد الموظفين)، فإن الأزمة العالمية قد أدت إلى انتقال الكثير من تلك الشركات إلى حلول أكثر سرعة على الإنترنت.[22] فالمشاريع الزراعية قد وجدت طرقاً لمساعدة المزارعين عن بعد، كما نقلت العديد من الشركات التعليمية دروسها إلى المنصات الإلكترونية مثل تطبيق زووم. ويتعين على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان الاستجابة بدرجة مماثلة. فينبغي على الحكومات الاتحادية والإقليمية التخفيف من عمليات التسجيل والدفع نحو تشريع الأطر القانونية الضرورية لتنظيم عمل الشركات التي تعمل على الإنترنت. وعلى المصارف أيضاً التفكير بطرق مبتكرة لاجتذاب الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة التي تعمل حالياً "خارج الشبكة". فإذا لم تكن هناك إثباتات متوفرة حول الأجور الشهرية، تستطيع المصارف تقييم صلاحية الشركات بطرق بديلة (مثل سجلات الأداء الموثقة في الشركة، أو المراجع الشخصية والمهنية، أو تواجد الشركة على الإنترنت)، والعمل بالتدريج مع تلك الشركات لإنشاء ملفاتها المالية. بدون خطوات ملموسة نحو إعادة هيكلة عملية التسجيل ودفع المصارف للمشاركة في الأنشطة التنموية، فإن أية مبادرات تقودها الحكومة لدعم الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة لن تتعدى كونها مجرد خطابيات سياسية ليس لها أثر يذكر على أرض الواقع.

22 للاطلاع على تحليل لتأثيرات جائحة كوفيد19- على الشركات الصغيرة والمتوسطة، انظر: "Small- and Medium-Sized Enterprises in Iraq – Main Findings," IOM, FAO, and ITC, April 8, 2021. https://iraq.iom.int/publications/panel-study-impact-covid-19-small-and-medium-sized-enterprises-iraq.

جزء 3

بناء الثقة في القطاع المصرفي العراقي

محمد الوائلي

مقدمة

إن الثقة بالمؤسسات المالية أمر غاية في الأهمية لتطوير وتنمية اقتصاد سليم. والثقة الجماهيرية بالمصارف وخدماتها تقوم على موثوقية المصرف، والتزامه بقواعد القطاع وضوابطه، ورغبته في خدمة مصالح المستهلك.[23] في العراق، يعاني القطاع المصرفي من عجز كبير في الثقة، بدليل أن 22.7% من العراقيين فقط كانت لديهم حسابات مصرفية في عام 2020.[24] ويميل العديد من العراقيين الأثرياء إلى فتح حسابات مصرفية في الخارج، بينما يفضل معظم المواطنين ذوي الدخل المتوسط والمنخفض إلى إبقاء أموالهم "تحت الوسادة". تحلل هذه الورقة مسألة انعدام ثقة المستهلكين وتقترح بضعة حلول من شأنها زيادة الثقة بالمصارف، وبالتالي زيادة استخدامها. وهذه المقترحات محدودة النطاق إلا أنها قادرة على تحسين القطاع المصرفي في الأجلين المتوسط والبعيد.

منشأ عجز الثقة

يعود الخلل في الأنظمة المصرفية العراقية إلى حقبة ما قبل عام 2003. ففي عهد صدام حسين، كانت وزارة المالية تسيطر على القطاع المصرفي، الأمر الذي سمح أساساً لعدد صغير من المصارف بتشكيل احتكار للقلة.[25] ولم يتمكن القطاع المصرفي العراقي من الإفلات من ذلك الإرث عقب سقوط حكم صدام على الرغم من إنشاء "سوق حرة" في العراق. واليوم أكبر المصارف العراقية – المصرف التجاري العراقي، ومصرف الرافدين، ومصرف الرشيد – مملوكة للدولة. وإن الدور الصارم للدولة في عمليات تلك المصارف يعقّد صورة العمل المصرفي في العراق، نظراً لانتشار عدم الثقة بمؤسسات الدولة بين العراقيين.[26]

أما بالنسبة للمصارف الخاصة، فإن الثقة الجماهيرية فيها ليست أفضل بالضرورة، فهناك قصص متداولة على نطاق واسع بين الناس حول فشل تلك المصارف. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء جامعة خاصة عام 2010، والتزمت تلك الجامعة بفكرة تحويل رواتب الموظفين وأعضاء الهيئة التدريسية مباشرة إلى حساباتهم المصرفية الخاصة؛

23 Raija Anneli Järvinen, "Consumer Trust in Banking Relationships in Europe," *International Journal of Bank Marketing 32*, no. 6 (August 26, 2014): p. 551-566. doi:10.1108/ijbm-08-2013-0086.

24 "The World's Unbanked Population" Acuant, November 25, 2020. https://www.acuant.com/blog/the-worlds-unbanked-population".

25 Akel Al-Ansari, "Analysis of the Hindering Factors of the Iraqi Banking Sector," *Business Landscape*, no. 2, March 15, 2021. https://kapita.iq/content/issue/business-landscape-magazine-edition-2.

26 Meften Ahmed Qasim, "Societal Challenges for Iraq's Lived Reality: Policy Perspectives," *Friedrich-Ebert-Stiftung*, 2020. http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16593.pdf.

وهكذا، كان مطلوباً من الموظفين فتح حسابات لكي يستطيعوا الحصول على تعويضاتهم المستحقة. وبدأت المشاكل بالظهور على الفور. فقد كان من الصعب الحصول على بطاقات السحب التي يصدرها المصرف لأصحاب الحسابات، كما أنها كانت عديمة الفائدة إذ إن الكثير من متاجر البيع بالتجزئة لا تقبل البطاقات. وكان الخيار الوحيد لاستخدام البطاقة هو التسوق عبر الإنترنت. ومع ذلك، فإن العديد من المواقع الدولية التي تبيع بالتجزئة عبر الإنترنت لا تقبل الدفع بالبطاقات من العراق بصفته بلداً مدرجاً على قائمة البلدان عالية الخطورة فيما يتعلق بالتداولات المالية. وهكذا، كانت بطاقات السحب عديمة الفائدة. في النهاية، أفلس المصرف في غضون عام لأسباب لم تكن واضحة لعملائه، وكثير منهم لم يسترجعوا سوى جزء صغير من إجمالي أرصدة حساباتهم. وهذه الحالات، على الرغم من كونها معزولة، تشجع على الحذر وتقلل الثقة الجماهيرية بالمصارف الخاصة في جميع أنحاء البلاد.

توليد الثقة بالإصلاحات الهادفة

إن مهمة توليد ثقة واسعة بالقطاع المصرفي ستستغرق عقوداً لا سنوات، ولكن من الممكن أن ينظر صنّاع السياسات في بعض المبادرات الهادفة على الأقل. أولاً وقبل كل شيء، يجب تحسين الصيرفة الإلكترونية من حيث السهولة والانتظام. فالصيرفة الإلكترونية هي محور تجربة المستهلكين في المصارف. ولسوء الحظ، ما يزال العراق متعثراً في هذا المجال على الرغم من توفر معظم البنى التحتية للصيرفة الإلكترونية، وخصوصاً الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال. وقد أدخلت شركات الاتصالات مؤخراً شبكات الجيل الرابع (4G) إلى العراق.[27] كما أن العراق قد سجل نسبة مرتفعة نسبياً من انتشار الإنترنت: 75% تقريباً في عام 2020. وبلغت نسبة الاتصالات الجوالة 103% من عدد السكان في شهر كانون الثاني 2020.[28] إضافة إلى أنه على الرغم من أن 23% من المواطنين كانت لديهم حسابات مصرفية في عام 2020، فإن 19% قد قاموا بإرسال أو استلام الأموال عبر التحويلات الرقمية، ما يشير إلى وجود إمكانات عالية للصيرفة الإلكترونية.[29]

وقد أظهرت الدراسات أن الصيرفة الإلكترونية عالية الجودة تزيد من ولاء العملاء وثقتهم بالمؤسسات المالية.[30] إن زيادة التركيز على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ستؤدي إلى تحديث القطاع المصرفي وتقليل الاعتماد على التداولات النقدية التي تعد عنصراً رئيسياً في تمكين الفساد. كما أن الشباب العراقي ملمّ بالتكنولوجيا وهو يشكل أغلبية السكان.[31] ومن المتوقع أن تلقى خدمات الصيرفة الإلكترونية رواجاً بين الشباب الذين لن تتوفر لهم تلك الخدمات إذا ما بقيت ظروف النظام المعتمد على النقد على وضعها الحالي.

ثانياً، ينبغي أن يعمل صنّاع السياسات لغرس ثقافة الادخار، وخاصة بين الشباب. فوحدها وظائف القطاع العام توفر الرواتب التقاعدية، وخدمات التأمين ما تزال محدودة كذلك. إن الانضباط من أجل التوفير، خاصة إن مارسه الشباب العاملون في القطاع الخاص، يمكّن الأفراد من الاستثمار مستقبلاً وتزويد المصارف بالمزيد من رؤوس الأموال لتداولها في آن معاً. في كتابها المعنون كيف تتغيّر،[32] تصف الخبيرة الاقتصادية السلوكية كاتي ميلكمان مبادرة أطلقها غرين بانك، وهو أحد أكبر مصارف التجزئة في الفلبين، لتشجيع زبائنه على المماطلة في الإنفاق وادخار المال. واختار الزبائن طواعيةً حسابات مصرفية "مقفولة" لا يمكنهم سحب الأموال منها حتى تاريخ يختارونه، أو إلى حين تحقيقهم هدف الادخار. وقد استطاع الزبائن الذين اختاروا المشاركة في المبادرة التوفير بنسبة 80% أكثر من الزبائن غير المشاركين. ويطلق العلماء السلوكيون على هذا التكتيك اسم "جهاز الالتزام" الذي يمكّن العملاء من تحقيق أهدافهم المالية عبر تقييد عمليات السحب المصرفية حسب رغبتهم. ومن الصعب معرفة ما إذا كانت مبادرة كهذه ستنجح في السياق العراقي دون إجراء دراسة تجريبية، لكن الفكرة هي أن صنّاع السياسات ينبغي أن يفكروا بشكل أكثر ابتكاراً بالطرق التي ستشجع الزبائن على ادخار المال.

إن الصيرفة في العراق تعاني من عجز في الثقة. ولكي يتحقق الهدف النهائي المتمثل في زيادة استخدام الخدمات المصرفية، على صنّاع السياسات أن يشرعوا في عملٍ بطيء ودقيق لاستعادة تلك الثقة عبر تدخلات موجّهة. ومن شأن تحسين الصيرفة الإلكترونية اجتذاب الفئة السكانية الشابة الملمّة أصلاً بالتكنولوجيا والخبيرة باستخدام الإنترنت. إن إدخال تعديلات خلاقة على المنتجات المعروضة، مثل حساب مصرفي اختياري "مقفل"، قد يشجع الزبائن على ادخار الأموال، ما سيعني المزيد من العمل للمصارف، وأماناً مالياً أفضل للزبائن. وهذه الإصلاحات ذات تركيز محدود، لكنها قد تساهم بشكل هادف في إنشاء قطاع مصرفي متين ومستدام في العراق.

27 "زين اول شركة اتصالات تطلق خدمات الجيل الرابع 4G-LTE تجريبياً في جميع محافظات العراق بعد استيفائها كافة شروط الترخيص" موقع شركة زين، 27 كانون الثاني، 2021. https://www.iq.zain.com/ar/4g-press-release.

28 Simon Kemp, "Digital 2020: Iraq" DataReportal, February 18, 2020. https://datareportal.com/reports/digital-2020-iraq.

29 "ILO'S Financial Inclusion Strategy in Iraq: An Entry for Decent Jobs," Prospects, International Labor Organization (2020): p. 2. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_775892.pdf.

30 Amit Shankar, Charles Jebarajakirthy, "The influence of e-banking service quality on customer loyalty: A moderated mediation approach," *International Journal of Bank Marketing*, February 13, 2019. https:// doi.org/10.1108/IJBM-03-2018-0063.

31 وفقاً للبنك الدولي، كان نصف العراقيين البالغ عددهم 38.5 مليوناً عام 2018 تحت سن التاسعة عشرة، وثلثهم كان بين سني 15 و29. انظر: "Iraq: Engaging Youth to Rebuild the Social Fabric in Baghdad," Feature Story, World Bank, December 2, 2020. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/12/02/iraq-engaging-youth-to-rebuild-the-social-fabric-in-baghdad.

32 Katy Milkman, How to Change: The Science of Getting from Where You Are to Where You Want to Be (New York, NY: Portfolio/Penguin Random House LLC, 2021): p. 61-65.

جزء 4

كيف من الممكن أن تؤثر الإصلاحات الاقتصادية المقترحة في العراق على المرأة العراقية

مارسين الشمري

في تشرين الأول 2020، أصدرت الحكومة العراقية الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي،[33] وهي تقرير ضخم يلخص الإصلاحات التي ينبغي على الحكومة إجراؤها لمنع الانهيار الاقتصادي في العراق. وقد أتى دافع إصدار هذا التقرير من الزلزال الاقتصادي المزدوج الذي ضرب العراق، وهو جائحة كوفيد19- وما نتج عنها من انهيار في أسعار النفط. وتجمع الورقة البيضاء توصيات قدمها الخبراء على مر السنين، ولم يُنفَّذ الكثير منها نظراً لغياب الإرادة السياسية وقلق الحكومة من تأجيج الغضب الشعبي والشروع في سياسات لا تلقى تأييداً شعبياً.

وعلى الرغم من أن التقرير قد أدرج بشكل متعمد تفاصيل السياسات التي تهدف ظاهرياً إلى حماية الفئات الضعيفة من السكان، فإنه لا يَتَوقع على وجه التحديد ما سينجم عن هذه الإصلاحات الاقتصادية المقترحة من تأثيرات على المرأة العراقية. إن قراءة التقرير بتمعن تشي بأنه من المتوقع أن تضر بعض الإصلاحات النساء على نحو غير متكافئ. (مثل تقليل التوظيف في القطاع العام) في حين أن بعض التدابير (كالرقمنة مثلاً) قد تساعدهن في تجاوز التحديات الفريدة التي تعيق إنتاجيتهن ومشاركتهن في الاقتصاد. إن إصلاحات الورقة البيضاء تضعنا أمام معضلة: فهي، رغم كونها ضرورية من الناحية الجدلية لتقوية الاقتصاد العراقي ككل، تضر مصالح المرأة العراقية. والإصلاحات التي قد تدعم اندماج النساء في القوة العاملة ليست كافية لتعويض الضرر الذي أتى من الإصلاحات الأخرى.

وعلى الرغم من أن نسبة الإناث في القوى العاملة العراقية تحتل إحدى أكثر المراتب تدنياً في العالم، فإن البنك الدولي يتوقع أن ارتقاء تلك النسبة إلى مستويات البلدان متوسطة الدخل من شأنه أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 31% تقريباً.[34] ووفقاً لتقرير آخر للبنك الدولي يتناول الحقوق القانونية للنساء في العراق،[35] فإن العراق يأتي في المراتب الأكثر تدنياً عالمياً على مقياس نقاط "النساء، والأعمال التجارية، والقانون" لكنه مع ذلك يتقدم على بلدان أخرى في المنطقة، من بينها الكويت وسوريا واليمن وإيران والأردن وعمان وقطر والسودان.[36]

33 العنوان الكامل للوثيقة هو: "الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي"، وسيطلق عليها اسم "الورقة البيضاء" من الآن فصاعداً. للمزيد حول التقرير، يرجى زيارة: https://gds.gov.iq/iraqs-white-paper-for-economic-reforms-vision-and-key-objectives.

34 Wael Mansour, Majid Kazemi Najaf Abadi, Ashwaq Natiq Maseeh, "Iraq Economic Monitor: Seizing the Opportunity for Reforms and Managing Volatility," (English) Iraq Economic Monitor, World Bank, May 1, 2021. http://documents.worldbank.org/curated/en/552761621369308685/Iraq-Economic-Monitor-Seizing-the-Opportunity-for-Reforms-and-Managing-Volatility.

35 "Women, Business and the Law 2020," World Bank (doi:10.1596/978-1-4648-1532-4), 2020. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32639/9781464815324.pdf?sequence=10.

36 تقيس النقاط تواجد القوانين التي تسمح للنساء بالوصول إلى أماكن العمل، لكنها لا تقيس العوائق الثقافية الكامنة وراءها.

لقد قامت المنظمات التي تعمل على الأرض في العراق، مثل منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة، بتحديد العوائق التي تحول دون حصول المرأة على المساواة الاقتصادية. فيُظهر تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2019 حول الفرص الاقتصادية للمرأة العراقية في المناطق الحضرية أن عوائق التقدم الاقتصادي تقع في ثلاث فئات: عُرفية، واستتباعية، وعملية.[37] ويعرّف التقرير العوائق الاستتباعية على أنها الأضرار النفسية والجسدية والاجتماعية والمالية التي قد تؤثر على المرأة نتيجة لمشاركتها الاقتصادية، بينما تعرّف العوائق العملية على أنها عوائق لوجستية، تتضمن صعوبة ساعات العمل وقلة فرص التوظيف. أما العوائق العُرفية، فهي القيود الاجتماعية التي تمنع النساء – مثلاً – من العمل في بيئات يتم فيها الاختلاط بين الجنسين والتواجد خارج المنزل في أوقات معينة، أو التي قد تتسبب في تحملهن أعباء العمل المنزلي ورعاية الأطفال. وتختلف تأثيرات هذه القيود الثقافية على النساء عبر أطياف الشعب العراقي، لكنها مع ذلك تشكل إحدى أكبر العقبات التي تحول دون مشاركة النساء في القوة العاملة. إن وجود هذه العوائق يسلط الضوء على حقيقة أن سياسات الإصلاح الاقتصادي لا يمكن فصلها عن الواقع الاجتماعي للبلاد. وهذا لا يعني بالضرورة أن الورقة البيضاء ينبغي أن تتناول الاعتبارات الثقافية نصاً، بل أن الإصلاحات المقترحة فيها ينبغي أن تنفّذ مع الوعي الكامل بتلك العوائق.

لقد نتج عن العوائق العُرفية في العراق ظاهرتان اقتصاديتان فيما يتعلق بالنساء:

1. نظرة المجتمع ككل لوظائف القطاع العام على أنها الخيار الوحيد "المقبول" للنساء المتعلمات في المناطق الحضرية؛ و
2. وجود احتمالية الاستغلال مع تنامي القطاع غير الرسمي والقطاع الخاص ذي الأجور القليلة بالنسبة للنساء غير المتعلمات أو اللواتي لم يكملن تعليمهن.

وفيما يتعلق بتلك الفئة الأخيرة، فإن الآليات القانونية التي وصفها تقرير البنك الدولي لا تمتد لتشمل النساء في القطاع غير الرسمي.[38] أما بالنسبة للفئة الأولى، فإن النساء المتعلمات يفضلن القطاع العام بسبب ساعات العمل النهاري المحدودة، واستقراره النسبي، وسمعته كشكل محترم من أشكال التوظيف للنساء. ومع قلة الوظائف في القطاع العام، نجد أن خريجات الجامعات يعانين من أعلى نسب البطالة بين النساء العراقيات.[39] وسوف يتفاقم مستوى البطالة هذا بعد إجراءات تقليل وظائف القطاع العام المقترحة في الورقة البيضاء: فهذه الإجراءات ستقلل من خيارات العمل المتاحة للنساء العراقيات المتعلمات، وهي شحيحة أصلاً، ما يضعف ذات الشريحة العراقية التي من شأنها أن تنهض بحقوق النساء والفتيات. ففي نهاية الأمر، المرأة المتعلمة الحضرية التي تتوفر لديها الموارد المالية هي الأكثر قدرة على تكريس نفسها للمناصرة والمجتمع المدني.

وقد تعوّض بعض الإصلاحات المقترحة الأخرى – شرط تنفيذها بعناية وبالتزامن مع استراتيجيات أخرى – بعض الآثار الضارة لتقليل عمالة القطاع العام. فعلى سبيل المثال، تقترح الورقة البيضاء استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب تربط احتياجات العمل المستقبلية بالمدخلات التعليمية. ويقدم أحد الإصلاحات المقترحة الأخرى دورات تدريبية لتطوير المهارات وبناء القدرات في القطاع الخاص (خارج القطاع التعليمي). ويمكن أن يكون لهذه الإصلاحات أثر إيجابي لدى النساء اللواتي ترتبط فرص توظيفهن مباشرة بمستواهن التعليمي، كما يمكنها أن تعيد تشكيل الطريقة التي تتعامل بها النساء وأسرهن مع التعليم ككل. فإذا كان الهدف من التعليم الحصول على توظيف في القطاع العام الذي يحظى بتقدير المجتمع وأيضاً العمل في القطاع الخاص، حينها ستتمتع النساء بآفاق أوسع من الفرص الاقتصادية. وهذه الاستراتيجية لن تتجلى في مكاسب توظيفية مباشرة، لكنها قد تساعد في خلق تحولات في التفكير الاقتصادي عبر الأجيال، والتحول عن العقلية الاشتراكية.

ويهدف أحد المقترحات إلى دعم القطاع الخاص، متضمناً الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، ومعظمها مهدد أثناء جائحة كوفيد19-. من بين هذه الشركات، تميل الشركات التي تديرها النساء إلى التركيز على الأقمشة (مثل الخياطة)، أو الخدمات المتعلقة بالأغذية، وكلاهما يسمح للنساء بالعمل من المنزل. ولذلك، لا ينبغي الاكتفاء بدعم تلك الشركات في العراق (وهي تتلقى دعماً من العديد من المنظمات الدولية) بل التشجيع على تنوع خيارات النساء ذوات التحصيل العلمي المتدني وذلك عبر إعادة توجيه النساء نحو القيادة في القطاع الخاص.

ومن شأن إصلاحات القطاع المصرفي، والتي وردت أيضاً في الورقة البيضاء، أن تلعب دوراً أساسياً في توسيع دور النساء في القطاع الخاص وحماية ثرواتهن وأصولهن. فعلى الرغم من أن الكثير من العراقيين يقرّون بوجود مبادئ إسلامية تحمي ممتلكات المرأة وثروتها، فإن العادات الاجتماعية الأبوية ما تزال سائدة في معظم السياقات، وهي تحرم النساء من التحكم بمواردهن الخاصة بشكل كامل. إن تطبيق الممارسات المحاسبية الدولية، فضلاً عن الخدمات المصرفية المتنقلة وإعادة توليد ثقة المواطنين بالبنية التحتية المصرفية قد يساعد المرأة على الاحتفاظ بملكية مواردها الخاصة والسيطرة على ثروتها ورفاهها الاقتصادي بشكل أفضل. إن وجود نظام مصرفي حديث قد يسمح للمزيد من النساء بالوصول إلى الموارد الضرورية لإنشاء مشاريعهن الخاصة. ومن الأمثلة على تلك الممارسات المصرفية الفرع "المخصص للنساء" من المصرف التجاري في النجف، والذي يخفف بعض العوائق العرفية والاستتباعية لدى النساء. ففي مجتمع محافظ اجتماعياً ودينياً مثل النجف، يسمح وجود هذا الفرع بوصول النساء مباشرة إلى حساباتهن، وطلب القروض، والاستفادة من الخدمات المصرفية الأخرى حضورياً دون الاعتماد على الأقارب الذكور للتصرف بالنيابة عنهن.

37 "Perceptions on Women's Economic Opportunities in Urban Areas of Iraq: Motivations and Mechanisms to Overcome Barriers," IOM, June 24, 2019. https://iraq.iom.int/publications/perceptions-womens-economic-opportunities-urban-areas-iraq-motivations-and-mechanisms.

38 "Women, Business and the Law 2020".

39 "Iraq Economic Monitor", p. 22.

كما أن النساء في العراق يواجهن التحدي المتمثل في تحمل المزيد من الأعمال المتعلقة برعاية المنزل والأطفال، ما يجعل عملهن خارج المنزل أكثر صعوبة. ولذلك فإن السيطرة على القطاع غير الرسمي وفرض القوانين التي تحمي النساء اللواتي لا خيار لديهن سوى العمل في المنزل أمر ضروري كخطوة أولى. ويتضمن ذلك، على سبيل المثال، تنفيذ القوانين التي تحكم الأجور الدنيا، وساعات العمل، ومعايير الصحة والسلامة. إضافة إلى ذلك، قد يكون للإصلاحات التي تؤثر على الحياة اليومية – مثل تحسين البنى التحتية للكهرباء – آثار إيجابية على الحياة اليومية للنساء من خلال توفيرها لبيئة منزلية أكثر راحة لتعزيز الكفاءة وتوفير الوقت اللازم للقيام بأنشطة أخرى. وإذا تم توسيع الاقتصاد الرقمي كما هو مقترح في الورقة البيضاء وتم خلق المزيد من فرص العمل من المنزل للنساء سواء كنّ متعلمات أم غير متعلمات، فذلك قد يساعد في تخطي العقبات العرفية والعملية التي تواجهها المرأة العراقية، ويسمح لها بالانتقال بشكل أكثر سلاسة إلى القوى العاملة.

في الحين الذي تنظر فيه الحكومة العراقية في خياراتها للإصلاح، سيكون من المستحسن النظر في التأثير المحتمل لزيادة نسبة مشاركة الإناث في القوة العاملة على ثروات البلاد وصحتها، وسنّ الإصلاحات وفق ذلك. فإذا تم تطبيق الإصلاحات كما وردت في الورقة البيضاء، فإن المرأة العراقية ستعاني حتماً من انخفاض نسب التوظيف في القطاع العام؛ ولن تتمكن الإصلاحات المقترحة الأخرى من تعويض هذه الخسائر في الوظائف على المدى القريب. أما على المدى البعيد، فإن تبني مبادرات الإصلاح التي توفر التدريب على المهارات وإعادة تصور المسار من التعليم إلى التوظيف قد يدفع بالمزيد من النساء العراقيات نحو القوى العاملة، ويعوّض – على الأقل – جزءاً من خسائر القطاع العام.

فرع للمصرف العراقي للتجارة.

تواصلوا معنا

www.auis.edu.krd/iris

iris@auis.edu.krd

+964 773 152 6206

IRIS | American University of Iraq, Sulaimani
Institute of Regional & International Studies

© 2021 تقرير لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس)

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيل أو بأي طريقة أخرى دون إذن خطي مسبق من الناشر.